الأنباء
الاربعاء 28-04-2010 العدد 12865

ملف «الهبة الأمنيّة» يتفاعل ومطالبات نيابية بالجملة لمساءلة نحاس وطرح الثقة به

الملف في عهدة بري وفضل الله يرد اليوم على الدعوة لـ «جلسة إستثنائية للإعلام»

مجلس النواب – هنادي السمرا:

تفاعلت قضية السجال المرتبط بتقرير اللجنة الفنيّة المشكّلة في وزارة الاتصالات والمرتبطة بموضوع الهبة الأميركية لقوى الأمن الداخلي بعد اتهامات تجاوزت حقيقة ما صدر عن اللجنة لجهة التشكيك بصدقية وزير الاتصالات وتدخله بشكل مباشر لتغيير مسار التحقيق، بما يتعارض ونيّة مجلس الوزراء في التوقيع، ووصلت هذا الاتهامات الى حدّ المطالبة النيابية بطرح الثقة بالوزير شربل نحاس ومساءلته داخل المؤسسات، وذلك بعد أن انهت لجنة الاعلام اجتماعاتها من دون التوصل الى صيغة حل، واكتفت برفع تقريرها الى رئيس مجلس النواب نبيه بري.

واستنادا الى كل ذلك، وجه النائب عقاب صقر الاسبوع المنصرم سؤالا الى الحكومة والى نحاس من خلالها ملوحاً بطرح الثقة به في حين وصل نواب آخرين الى المطالبة من الرئيس بري بالتحرك وتحديد جلسة للهيئة العامة لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية واكتفى البعض بدعوة رئيس لجنة الاعلام لعقد جلسة استثنائية تكشف الوقائع وتضم كل المختصين.

وفي هذا الإطار، عُلِم أن النائب فضل الله سيعقد مؤتمراً صحافياً ظهر اليوم يرد فيه على مطالبات النواب بعقد هذه الجلسة خصوصاً وان الملف اصبح في عهدة رئيس المجلس.

وفي حين نفى مصدر رفيع عبر «النشرة» ان يكون الرائد في الجيش انطوان قهوجي قد شارك في اجتماعات اللجنة الفنيّة حول الاتفاقية الأمنيّة، مع الولايات المتحدة وان وزير الاتصالات احضر التقرير الموقع من قِبل قهوجي اضافة الى المهندسين كمال فرحات وعبد الله قصير وطالب المصدر عدم زج المؤسسة العسكرية في السجالات.

في المقابل، طرح موضوع استقالة رئيس مجلس ادارة الهيئة الناظمة للاتصالات والمدير التنفيذي الدكتور كمال شحادة من مهامه تساؤلات عدّة تزامناً مع الحديث عن «فضائح» في وزارة الاتصالات، بالاضافة الى غياب العضو الماروني مروان متى منذ شباط ٢٠٠٧ ما أدى الى فراغ في مقعدين داخل مجلس الادارة ما طرح تساؤلات أيضاً حول آلية اتخاذ القرارات داخل مجلس الادارة حسب ما ذكرت «وكالة الانباء المركزية» امس.

وفي هذا الاطار، صدرت عدّة مواقف نيابية امس ما يؤكد ان هذا الملف الى مزيد من التفاعل وهو ما يحمل رئيس المجلس مسؤولية مزدوجة لجهة إيجاد الحل المناسب دستورياً أو سياسياً بالتوافق مع رئيس الحكومة من خلال إعادة النظر بالاتفاقية ككل داخل مجلس الوزراء.

فنصح عضو تكتل «لبنان أولاً» النائب عقاب صقر «وزير الاتصالات شربل نحاس بوضع استقالته بتصرف رئيسي الجمهورية والحكومة»، وأكد أنه «لن تمر فضيحة بهذا الحجم حتى لو توقفت الحكومة والبلد».

وأوضح في مداخلة متلفزة أنه «لا يقوم بحملة على وزير الإتصالات شربل نحاس، لكنني أقوم بواجبي كنائب وكعضو في لجنة الإعلام والإتصالات في موضوع كاد أن يؤدي إلى فتنة كبرى»، معتبراً أن «الوزير نحاس يتعاطى باستخفاف في هذا الموضوع، وسؤالي له قانوني ودستوري». وقال: «أعتقد أن القناع سقط في «أم الفضائح» في وزارة الإتصالات».

ولفت إلى «عملية تهريب للجنة التقنية في نصابها وتقريرها، وقد استنسب تقرير على آخر، ناهيك عن الغرفة السوداء التي تراقب اللبنانيين»، وقال: «نركز الضوء على قضية تمس أمن اللبنانيين، وأعددت مذكرة كاملة سأتقدم بها صباح الغد إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري تضمنت ملاحظاتي على التقرير، وتحفظنا في اللجنة على التقرير الذي استلمناه صباح يوم الإجتماع والذي تمّ تسريبه إلى صحيفة السفير».

أضاف: «وضعت في المذكرة التي أنوي رفعها الملابسات في كلام الوزير الصادر عن مكتبه الإعلامي، كما وضعت التقرير الملغى الذي تمّ «اغتياله» من أجل تحريفه، لكي يتم تقديم المذكرة بالمستندات إلى الرئيس بري، فما أعطي للرئيس بري هو بمثابة كرة نار مفخخة، وسيعمل على تفكيكها بالطرق الدستورية».

وإذ كشف انه سيعرض على الرئيس بري تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، اعتبر ان سلوك نحاس سيؤدي الى استقالة عدد من الموظفين المحترمين مثل الاستقالة الخاطئة لرئيس الهيئة المنظمة للاتصالات.

● ورأى النائب زياد القادري، في بيان اليوم، «أن وزير الاتصالات شربل نحاس يهرب الى الامام في موضوع ما يسمى الاتفاقية الامنية، ويدين نفسه بنفسه أمام الرأي العام، من خلال إصراره على القفز فوق الحقائق، ومحاولة تجزئتها بشكل يثبت تورطه، ويؤكد صوابية كلامنا عن تحول وزارة الاتصالات، تلك الوزارة التقنية، الى محمية سياسية، بدا واضحا أنها تسخر لحياكة مؤامرات رخيصة، ثبت بأم العين أنها تستبيح مؤسسات الدولة وتضرب صدقيتها».

واعتبر ما قاله نحاس في رده هو كلام ضبابي في العموميات ما زاد الطين بلة وجعله في موقع لا يحسد عليه واستغرب عدم مبادرة النائب فضل الله الى دعوة اللجنة لتوضيح كل هذه الحيثيات.

● من جهته، اعتبر عضو تكتل «لبنان اولاً» النائب خالد زهرمان انه يوماً بعد يوم تتكشف حلقات جديدة وقطب كانت مخفية قسراً من مسلسل فضائح الوزير شربل نحاس.

واشار زهرمان «انه ثبت بالوقائع ان هناك لجنتين وتقريرين وايضا وزيرين واتضح لنا ان الوزير لا يفرق بين التقرير والمسودة، وبين التبويب ونسف بنود التقرير بكامله».

اضاف: «وزيران، أحدهما مغلوب على أمره وموضوع في الواجهة، وهو أنت يا معالي الوزير، والدليل أنه حين أثرت الرد، جاء ردك مبهما غامضا، يشكل إدانة لك، وتأكيدا على الفضيحة، ووزير آخر يشغل غرف العمليات والأقبية في وزارتك، هناك حيث صيغت تقارير الحقد والضغينة وتصفية الحسابات وتشويه سمعة مؤسسة قوى الأمن الداخلي».

● وجاء الرد من الفريق السياسي المؤيد للوزير المعني، حيث طالب عضو تكتل «التغيير والاصلاح» النائب نبيل نقولا من رئيس لجنة الاعلام عبر كتاب وجهه إليه امس بالدعوة لجلسة استثنائية لبحث المراسلات بين السفارة الأميركية وقوى الامن الداخلي وما نقل عن مديرها العام اللواء اشرف ريفي في احدى الصحف والاجراءات الواجب اتخاذها غامزاً من قناة عدم رد وزارة الداخلية على تساؤلات اللجنة.

على خط موازٍ، دافع عضو التكتل المذكور وعضو لجنة الاعلام النائب اميل رحمة عن الوزير نحاس، مشيرا الى ان اللجنة اطلعت من الاخير على كل الحيثيات، معتبرا ان هناك حملة تلفيق وتزوير من خلال ايراد اسماءلاعضاء لجنة فنيّة لم يشارك اصحابها في اي اجتماع، مشيرا الى ان نواب الحملة هم انفسهم الذين اعترضوا على مشاركة اي ضابط من الجيش وعلى تشكيل لجنة أمنيّة باعتبار انها ليست من اختصاص لجنة الاتصالات.

وتمنى رحمة على رئيس لجنة الاعلام ان يوجه دعوة لاجتماع للجنة ودعوة وزير الداخلية والمدير العام لقوى الأمن الداخلي لتوضيح الملابسات.

● وفي موقف لافت، اعتبر عضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب ميشال موسى ان المطلوب من وزير الاتصالات ايضاح تقرير الاتصالات بكل جوانبه، داعياً لانتظار جلاء الموقف.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"